المشهد الاجتماعي: هجوم ٧ أكتوبر يُعلق الصراعات الداخلية، وارتداداته تؤججها

عبد القادر بدوي وعرين هواري

تحت المجهر

■ تعيد المنازعة حول أولوية الحرب مقابل إعادة المحتجزين نظم الاستقطاب الداخلي مجدداً ■ علّق ٧ أكتوبر بشكل مؤقت حالة الاستقطاب لكن سرعان ما عادت لأسباب مرتبطة بالحرب ■ قضية تجنيد الحريديين تعصف بالمشهد السياسي مُجدّداً ■ تراجع الشعور بالأمن العام والشخصي وتأرجح الثقة بالمؤسسات السياسية والعسكرية.

حريديون يحتجون خارج جلسة المحكمة العليا بشأن تجنيد الحكومة لطلاب مدارسهم للجيش، ٢٦ شباط ٢٠٢٤. (فلاش ٩٠)

* شكر خاص للزميلة ريموندا منصور على المساعدة الكبيرة في البحث عن المواد وقراءتها وتحليلها.

ملخص تنفيذي

خطة «الإصلاح القضائي» تدفع الأزمة الداخلية إلى ذروة جديدة وتهدّد بشرخ داخلي وحركة الاحتجاج تجتذب قطاعات واسعة من القطاعات الليبرالية والعلمانية والمجتمع المدني.

في أعقاب هجوم ٧ أكتوبر وإعلان الحرب على غزة، أوقفت حركة الاحتجاج على «الإصلاح القضائي» أنشطتها تماماً، والاستقطاب تراجع مؤقتاً تحت شعار «معاً ننتصر».

تعيد المنازعة حول أولوية الحرب مقابل إطلاق المحتجزين نظم الاستقطاب الداخلي من جديد، وتعيد إنتاجه وفق الخطوط الفاصلة التي رسمت المشهد السياسي خلال حركة الاحتجاج الصاخبة التي اجتاحت شوارع إسرائيل، ما يعني أن الاستقطاب الداخلي وإن حوّل تمحوره من الانقلاب القضائي إلى قضية المحتجزين لم يختفِ.

الجدل حول إعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية، على الرغم من أنهم يشكلون ٤٠٪ من المستوطنين في الضفة الغربية، يعود بقوة خلال الحرب ويثير تحديات قانونية ونقاشاً سياسياً حول «التقاسم العادل للأعباء».

من أبرز آثار ٧ أكتوبر على المجتمع الإسرائيلي هو تراجع مؤشر الثقة بالمؤسسات السياسية والعسكرية وقدرة الجيش على تحقيق «الانتصار» في الحرب، وتراجع الشعور بالأمن الشخصي والعام.

استمرار الحرب وفشل إعادة المحتجزين عسكرياً، واستمرار نزوح عشرات الآلاف من مناطق المواجهة في الشمال والجنوب، والخلاف حول قضية تجنيد الحريديين تدفع باتجاه تصاعد الاستقطاب وتأزيم المشهد الداخلي.

مدخل

وصل الاستقطاب الإسرائيلي الداخلي عام ٢٠٢٣ إلى مرحلة غير مسبوقة وضعت إسرائيل على شفا حرب أهلية، استمر ذلك حتى ٧ أكتوبر الذي تمخضّت عنه حالة تضامن واسعة مجدولة بخوف وجودي وانعدام الأمن والأمان وتلخصت برفع شعار «معاً ننتصر». غير أن حالة التضامن هذه بدأت تتراجع تدريجياً في ضوء تراجع الثقة بقدرة الجيش على تحقيق أهداف الحرب وإعادة المحتجزين، وتعنّت القيادة السياسية في التوصل لصفقة تبادل، الأمر الذي دفع نحو تزايد قوة الحركات المطالبة بإعادة المحتجزين التي أدرجت في ما بعد مطلب استقالة الحكومة واستبدال بنيامين نتنياهو. ينعكس هذا الوضع في استطلاعات الثقة الدورية بالمؤسسات الحكومية التي تقوم بها المراكز البحثية المختصة.

تكشف المعطيات أن فشل الجيش في ٧ أكتوبر لم يترجم بشكل فوري إلى تراجع ثقة بالمؤسسة، حيث ظلّت المؤسسة الأمنية– العسكرية تتمتّع بمكانة عليا خلال الأشهر الأولى من الحرب، يأتي هذا بعد أشهر طويلة من الارتجاجات التي زعزعت إسرائيل إثر إعلان الطيارين عن توقف التطوع في الخدمة الاحتياطية في إطار الاحتجاجات، وقد تجنّدوا رغم ذلك بلا تردد للقيام بخدمتهم العسكرية في ظلّ الشعور العام أن الحرب هذه المرة ليست كسابقاتها وأنها «حرب وجودية» أو «حرب الاستقلال الثانية» كما أطلق عليها كثيرون. وكما يبدو، تخلق الثقة بالمؤسسة العسكرية مشاعر الأمان النفسي التي تحطّمت بعد ٧ أكتوبر، ويُتيح الاعتقاد بقدرات الجيش تجميع ثقة كافية لفتح الصراعات السياسية وتصاعدها من جديد.

تُظهر اقتصاديات حراك عائلات الأسرى وتصاعدها مع استمرار الحرب وفشل إعادتهم أن حالة التضامن المجتمعية التي أفرزها هجوم ٧ أكتوبر بدأت تتراجع تدريجياً دون أن تختفي، ودون أن يعني هذا تراجعاً جدياً في دعم أهداف الحرب وعلى رأسها القضاء على حركة حماس، إلا أن الصراع انصبّ حول مسألة إدارة ملف المحتجزين الذي تحول بشكل عملي إلى ناظم جديد للاستقطاب الداخلي المجتمعي وكذلك في الحقل السياسي. وفيما اجتمعت حول عائلات المحتجزين الجماعات المعارضة من الوسط واليسار، فقد اجتمع اليمين الجديد بأقطابه المتنوعة حول أولوية القضاء على حماس من خلال الاستمرار بالضغط الحربي واستكمال العملية العسكرية ورفض «صفقة سيئة» من شأنها منح حركة حماس صور نصر. يرتبط هذا الاستقطاب جزئياً بهوية ضحايا أكتوبر ٧ والأسرى وكون نسبة كبيرة منهم من أبناء الكيبوتسات والمناطق التي تنضوي تحت مظلّة اليسار والوسط العلماني.

تعيد المنازعة حول أولوية الحرب مقابل إطلاق المحتجزين نظم الاستقطاب الداخلي من جديد، وتعيد إنتاجه وفق

تعيد المنازعة حول أولوية الحرب مقابل تحرير الأسرى نظم الاستقطاب الداخلي من جديد، وتعيد إنتاجه وفق الخطوط الفاصلة التي وسمت المشهد السياسي خلال حركة الاحتجاج الصاخبة التي اجتاحت شوارع إسرائيل، ما يعني أن الاستقطاب الداخلي وإن حوّل تمحوره من الانقلاب القضائي إلى قضية الأسرى لم يختفِ.

الخطوط الفاصلة التي رسمت المشهد السياسي خلال حركة الاحتجاج الصاخبة التي اجتاحت شوارع إسرائيل، ما يعني أن الاستقطاب الداخلي وإن حوّل تمحوره من الانقلاب القضائي إلى قضية المحتجزين لم يختفِ، وأنه سيعود لتصدّر المشهد من جديد حين تضع الحرب أوزارها ويتبدّد غبار المعارك، وذلك ليس فقط لأن الشروط التي دفعت إلى إنتاجه ما زالت قائمة؛ وإنما- وهو الأهم- لأن دخول إسرائيل في حرب جديدة «على البيت» كما يتم توصيفها من المجتمع السياسي الإسرائيلي أكدت على ضرورة حلّ القضايا التي يدور حولها الاستقطاب والتي ترتبط بتجنيد الحريديين وسؤال الدين والدولة ووجهتها المستقبلية في ما يتعلق بسؤال الاستيطان والأمن التي من المتوقع أن تقع في قلب المعركة الانتخابية المقبلة، إلى جانب مسألة الفشل في ٧ أكتوبر والاستحقاقات القضائية والجنائية المترتبة عليه لاحقاً.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتتبع حركة الاحتجاجات والاستقطاب السياسيّ عشية هجوم ٧ أكتوبر وإفرازاته في ظل الحرب على غزة. الجزء الثاني يتناول أزمة الخدمة العسكريّة للشبان الحريديين التي بدأت قبل الحرب واستمرّت خلالها في ظل تصاعد الحاجة للعناصر البشرية في الجيش. بينما يركّز الجزء الثالث على الآثار المباشرة للحرب على المجتمع الإسرائيلي-يهودي من حيث حركة النزوح، الثقة بالجيش ومؤسسات الدولة.

أولاً: إسرائيل في أزمة بنيوية مرشحة للتفاقم

في أعقاب إعلان إقامة حكومة نتنياهو الجديدة من ائتلاف يميني خالص، أعلن وزير العدل يريف ليفين في ٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ عن خطّة «الإصلاح القضائي» التي سعت إلى تقليص دور السلطة القضائية وصلاحياتها ومساحات تدخلها في عملية التشريع، وهدفت الخطة بحسب قراءات مختلفة ووفق تصريحات وزراء الحكومة إلى تحدي قدرة المحكمة على التدخّل بالأساس في قضايا ترتبط بمشروع اليمين الديني الاستيطاني، وتعزيز طابع إسرائيل كدولة لليهود فقط، ودفع مشروعها الاجتماعيّ الداخليّ لصالح القيم الدينية اليهودية على حساب العلمانيّة.[١]

لاقت خطة وزير القضاء الإسرائيلي انتقادات من قبل الجهاز القضائي، منظمات حقوقية وحركات حقوق انسان، وجمعيات وحركات نسوية وأفراد ومؤسسات مختلفة الاهتمام والميادين، لتشكّل هذه المجموعات غير المتجانسة حركة الاحتجاج، بكافة الساحات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقد لخّصت الحقوقية سوزي نفوت، من المركز الإسرائيلي للديمقراطية، نقدها على التعديلات المقترحة في خطة الإصلاح القضائي بقولها إن التعديلات المقترحة تنذر بموت الدولاتية، إذ تتيح للوزراء إمكانية واسعة لاتخاذ أي قرار على هواهم، مثلاً، المسّ بحقوق المواطن، أو العمل بشكل يشي بفساد حكومي.[٢]

انطلقت الاحتجاجات ضد خطة «الإصلاح القضائي»، أو ما بات يُعرف في القاموس السياسي الإسرائيلي المعارض بـ «الانقلاب القضائي» في كانون الثاني ٢٠٢٣. كانت المقولة السائدة في خطاب حركة الاحتجاج «إنهم يسرقون الدولة» في إشارة إلى اليمين وكذلك الشرقيين في إسرائيل. يُنظر إلى خطة «الإصلاح القضائي» من قِبَل حركة الاحتجاج الواسعة على أنها عملية ستحول إسرائيل إلى «ديمقراطية جوفاء»، من خلال منح السلطة التنفيذية صلاحيات غير محدودة وكبح صلاحيات السلطة القضائية، وهذا الأمر كان سيتحقّق لو تم تطبيق الخطة كما هي تبعاً لوزير القضاء يريف ليفين.[٣]

وفقاً لاستطلاعات الرأي، فإن نصف الجمهور الإسرائيلي تقريباً كان يرفض هذه الخطة، مقابل أقل من النصف الذي وافق على تمريرها. فيما أشار استطلاع آخر للرأي أن ٥٩٪ من الجمهور كان يُفضّل أن يتم إجراء نقاشات ومداولات بخصوص الخطة فيما أشار ٢٨٪ فقط إلى ضرورة تمريرها كما هي بدون إجراء نقاش أو حوار واسع حولها.[٤]

> يُنظر إلى خطة «الإصلاح القضائي» من قِبَل حركة الاحتجاج الواسعة على أنها عملية ستحول إسرائيل إلى «ديمقراطية جوفاء»، من خلال منح السلطة التنفيذية صلاحيات غير محدودة وكبح صلاحيات السلطة القضائية.

وعلى الرغم من أن الاحتجاجات ضد حكومات نتنياهو ليست جديدة، فإن ما ميّز حركة الاحتجاج ضد خطة «الإصلاح القضائي» ويجعلها أمراً استثنائياً على المستوى الإسرائيلي هو نطاق الاحتجاج وتوزيعه واستمراريته لأكثرَ من ثمانية أشهر. ومنذ تمرير الأجزاء الأولى من الخطة،

بلغ نطاق الاحتجاج ١٨١٦ مظاهرة موزعة على نحو ٢٠٠ موقع في جميع أنحاء إسرائيل، في المقابل، تم تسجيل عدد قليل نسبياً من المظاهرات الداعمة للحكومة وخطتها بلغت ٧٠ مظاهرة فقط. [٥]

وصل الاحتجاج إلى ذروته عشية إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت في آذار، وإعلان رئيس الهستدروت وبعض كبار الاقتصاديين في مؤتمر صحافي عن إضراب عام حتى إعلان رئيس الوزراء عن إعادته لمنصبه والإعلان عن إيقاف عملية التشريع، وانضمت لذلك نقابات عدّة كنقابة الأطباء ومجموعة من الشركات والقطاعات الاقتصادية، تبع ذلك استقالة القنصل الإسرائيلي في نيويورك أساف زمير على خلفية التطورات الاحتجاجية. في ضوء هذه التطورات على المستويات كافة، وتصاعُد الأصوات داخل اليمين الداعية لضرورة تأجيل التشريع لا إلغائه، أعلن بنيامين نتنياهو عن تأجيل التشريع إلى الجلسة المقبلة والدخول في مفاوضات مع المعارضة في مقرّ الرئيس، ما أدّى إلى انخفاض وتيرة الاحتجاج.

في المقابل، ظلّت بعض الأصوات الاحتجاجية تؤيد الاستمرار في الاحتجاج حتى يتم التراجع عن المشروع كلّه. وفي ضوء فشل جهود التفاوض بين الائتلاف والمعارضة، عادت وتيرة الاحتجاج والتظاهر للارتفاع مرة أخرى وشهدت ذروتها في أعقاب تمرير تشريع «حجّة المعقولية»[٦] بالقراءة الأولى وإقالة مدير الشرطة في منطقة تل أبيب في شهر تموز، حيث أعلن قرابة مائة من رؤساء وضباط كبار في الموساد والشاباك و «رئاسة هيئة الأركان» عن تعليق مشاركتهم في الاحتياط في حال لم يتم إيقاف التشريع، تبع ذلك إعلان حركة «إخوة السلاح»[٧*] في مؤتمر صحافي أن ١٠ آلاف بين جندي وضابط احتياط سيعلّقون مشاركتهم أيضاً في حال المضي قدماً بالتشريع، بموازاة إعلان أكثر من ألف طيار في سلاح الطيران تعليق خدمتهم بمن فيهم ٥٠٠ طيار منتظم، بالإضافة إلى إغلاق بعض المجمعات التجارية الكبرى أبوابها وتعليق العمل في قرابة ١٥٠ شركة كبيرة من بينها شركات التكنولوجيا الفائقة والمشاريع الاستثمارية وغيرها، لكن هذا الأمر لم يمنع من الاستمرار في التشريع والمصادقة على «قانون المعقولية» بالقراءة الثالثة بأغلبية ٦٤ صوتاً (كل أعضاء الائتلاف الحكومي) في ظل مقاطعة المعارضة وخروجهم من قاعة الكنيست لحظة التصويت، لتستمر المظاهرات بشكل أكثر اتساعاً، وعقدت جلسة استماع في المحكمة العليا في منتصف أيلول بشأن الالتماسات المقدمة ضد التشريع، وقد ظلّت الاحتجاجات قائمة (باستثناء فترة الأعياد اليهودية) حتى عشية هجوم ٧ أكتوبر.[٨]

كان من بين التحولات اللافتة بعد هجوم ٧ أكتوبر وإعلان حالة الحرب، وبدء الحرب على قطاع غزة في المشهد الاجتماعي هو ذلك التحول الذي طرأ على حركة الاحتجاج الإسرائيلية الواسعة ضد «الإصلاحات القضائية» التي ساهمت في تشكيل المشهد الاجتماعي خلال العام ٢٠٢٣. من جهة، أوقفت حركة الاحتجاج نشاطاتها بشكلٍ كامل. من جهة أخرى انخرطت العديد من قوى حركة الاحتجاج مثل حركة «أخوة السلاح» في مساعدة عائلات النازحين الإسرائيليين والمحتجزين والمقاتلين بطرق مختلفة

ومتنوعة واستخدموا بنيتهم التحتية التنظيمية التي تم إنشاؤها خلال الأشهر التسعة من الاحتجاج من أجل ذلك.[٩] من جهة ثالثة، استأنف جزء من قوى حركة الاحتجاج وتحديداً «كابلان» من احتجاجه من خلال الانخراط في حركة احتجاج عائلات المحتجزين للمطالبة بإبرام صفقة تبادل في البداية، ومن ثم تحول لاحقاً (مطلع العام ٢٠٢٤) وتصعّد هذا الاحتجاج ليتبنّى مطلب الإطاحة بالحكومة وتحميلها الفشل في ٧ أكتوبر وإفشال صفقة إعادة المحتجزين (نيسان ٢٠٢٤).[١٠]

كان واضحاً أن آثار صدمة ٧ أكتوبر تجلّت، من بين أمور أخرى، في اختفاء أي نشاط لحركة الاحتجاج الإسرائيلي كما كان الحال عليه في الأشهر السابقة. خلال الأشهر الأولى للحرب، يُمكن قراءة التحولات التي طرأت على تيار الاحتجاج ونقيضه قبيل الحرب، والتي عادت وتموضعت خلال الحرب في معسكرين متقابلين، وذلك على النحو التالي:

١. **معسكر أقصى اليمين الجديد:** من ناحية، تمثّلت إستراتيجية هذا التيار في تحميل حركة الاحتجاج والجنود رافضي الخدمة العسكرية كظاهرة احتجاجية مسؤولية إضعاف الدولة والفشل الأمني والاستخباري الكبير في ٧ أكتوبر بحجة أن «العدو استغل لحظة الانقسام الداخلي لتنفيذ الهجوم». من ناحية أخرى، كان واضحاً أن هذا التيار ومناصريه اتخذوا موقفاً أكثر تشدّداً من قضية إعادة المحتجزين الإسرائيليين من خلال إبرام صفقة تبادل مع حركة حماس على حساب إكمال العملية العسكرية، وتبنّى هذا التيار شعار بنيامين نتنياهو (الضغط العسكري في الميدان هو من سيعيد المحتجزين)، وباتوا يرفضون أي «صفقة سيئة».

٢. **معسكر المعارضة:** يضم هذا التيار خليطاً من المجموعات: حراك الاحتجاج ضد خطة الإصلاح القضائي؛ عائلات المحتجزين ومجموعات ليبرالية مناهضة للحكومة. في الحقيقة ليس من السهل الادّعاء بوجود إستراتيجية واضحة لهذا التيار منذ بداية الحرب، فمواقفه مرت بمحطّات مختلفة منذ ٧ أكتوبر: الانضمام لحالة التعبئة الحربية في بداية الحرب، الانتقال إلى الانخراط في الحراك الخجول الذي قادته عائلات المحتجزين للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإعادة أبنائها عبر صفقة تبادل (وهذا الحراك بدوره انتقل من شعار «الكل مقابل الكل» في البداية، إلى شعار ضرورة عقد صفقة تبادل، ومؤخراً «الحرب أو الصفقة»). من ناحية أخرى، أخذ هذا التيار في الفترات المتأخرة من الحرب (أي بعد الشهر الخامس تقريباً) وبعد استنفاد العملية العسكرية نفسها قبيل، وفي أعقاب، انتهاء العملية العسكرية في خانيونس مساراً جديداً من الاحتجاج: المطالبة برحيل الحكومة، المطالبة بإقالة نتنياهو وتحميله مسؤولية تعطيل صفقة التبادل ومسؤولية فشل ٧ أكتوبر التي لم يعترف بها (تبنّوا شعار «نتنياهو أنت المسؤول إذاً أنت المذنب»).

أما عن تمويل حركة الاحتجاج، فيُمكن القول إنه يندرج من مصدرين، الأول: هو مسار التبرّعات والمساهمات والحملات التي أطلقها قادة الاحتجاج واستطاعوا بذلك تأمين عشرات الملايين من عشرات

آلاف المشاركين فيها (٤٠ مليون شيكل جمعت في حملة أطلقها حراك كابلان)،[١١] بالإضافة إلى التبرعات المالية من قِبَل بعض المانحين الإسرائيليين وأصحاب شركات التقنية العالية (الهايتك) الذين يقيمون خارج إسرائيل وتحديداً في الولايات المتحدة.[١٢] تجدر الإشارة إلى أن جزءاً من هذا التمويل، كما أشرنا سابقاً قد تم تحويله لحركة احتجاج عائلات المحتجزين الإسرائيليين بعد اندلاع الحرب.

إن خلفيات وتركيبة الفئات المشاركة في الاحتجاج ضد مشروع «الإصلاح القضائي» والحالي (حراك إعادة المحتجزين واستبدال الحكومة) ليست متجانسة، فقد ضمّت العديد من الفئات والطبقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة التي اجتمعت على مطلب الحفاظ على «الديمقراطية الإسرائيلية» ورفض مسعى اليمين لهدم «البنى الدولاتية» بما في ذلك المنظومة القضائية والمحكمة العليا وضرورة مقاومة «الديكتاتورية». ضمّت الاحتجاجات ضد خطة «الإصلاح القضائي» مجموعات وحراكات متعددة من بينها: «كابلان»، «إخوة السلاح»، «جدار حماية الديمقراطية»، وجماعات متنوعة من الطلبة، المهن الصحية، الأكاديميون، قطاع التقنيات العالية، شخصيات سياسية وأمنية وعسكرية وعامة سابقة وآنية، وكذلك انخرطت بعض الحركات المناصرة للمثليين وحقوقهم، وكذلك حملة «عال زازيم» التي كانت تنادي بإنهاء الاحتلال تحت شعار «لا ديمقراطية مع الاحتلال»[١٣] ورفعت الأعلام الفلسطينية لكنّها كانت ذات تأثير محدود جداً وغير مؤثّرة كباقي الحملات والحراكات داخل الاحتجاج، بل وتم قمعها ومهاجمتها والاعتداء عليها من قبل حركة «أخوة السلاح».[١٤]

برزت بشكل ملحوظ خلال الاحتجاج الأصوات التي رفعت شعار الدفاع عن الحريات الاجتماعية، في هذا الإطار علَت أصوات الدفاع عن حقوق النساء ومساواتهن والحقوق الجنسية وحقوق المثليين. عكست هذه الأصوات جانبًا من الصراع العميق العلمانيّ- الدينيّ المتصاعد داخل المجتمع الإسرائيلي الذي يتمحور في جانب منه حول الحريات والمساواة الجندرية في ظلّ صعود قوة اليمين الديني والمحافظ، وانعكاس ذلك على تركيبة الحكومة وبرنامجها الاجتماعي، وما يشهده الحيز العام من محاولات لبعض المنظّمات اليمينية الفصل بين الجنسين.[١٥] وإبعاد النساء عن مواقع صنع القرار (تضم الحكومة الحالية ٥ نساء فقط) وتوسيع صلاحيات المحاكم الدينية وإدماج القوانين الدينية، وتوسيع صلاحيات الحاخامات في الجيش والسعي لإلغاء حقوق المثليين، وقد جاءت هذه المشاركة خشية من أن تتجه الاتفاقات الائتلافية لحكومة نتنياهو نحو تقليص صلاحية المحاكم، ومع وجود شركاء في الحكومة يعلنون معاداتهم لحقوق النساء والمثليين وعلى رأسهم عضو الكنيست آفي معوز ممثل حزب «نوعام» الحردلي بأن الأخيرين قد يكونون المستهدفين في الحكومة الجديدة. هذا فضلاً عن التصريحات العلنيّة لبعض قيادات الحكومة من الأحزاب الحريدية و«الصهيونية الدينية»، واقتراحات القوانين التي تستهدف بشكل مباشر ومعلن المساواة الجندريّة.

خلال الاحتجاج، قدّمت مؤسسات بحثية ونسوية وحقوقية[١٦] تقارير عدة وأوراقاً تحليلية تتناول أثر «الثورة الدستوريّة» على النساء، وكتبت العديد من الأقلام النسوية من الباحثات والحقوقيات متناولات

مخاطر الاتفاقات الائتلافيّة والتغيرات القضائية المنوي تنفيذها.[17] فقد قدّم المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة ورقة تناولت تداعيات «الإصلاح القانوني» على وضع النساء في إسرائيل،[18] تنذِر بأنّ ما جرى في بعض الدول الأوروبية التي تراجعت فيها الديمقراطية كهنغاريا وبولندا وكرواتيا قد ينسحب على إسرائيل، وبأن ضعف القضاء سوف ينتهك حقوق النساء وسيبقيهن تقريباً بلا حماية. حيث المحكمة، كما ترى الورقة، كانت المكان والعنوان للدفاع عن حقوق النساء حين لم تكن القوانين كافية أو لم تنفّذ بشكل سليم أو كانت جائرة. وتنذر الورقة بأنه داخل الاتفاقيات الائتلافية هنالك اتفاق على تعديل قانوني سوف يسمح بالفصل بين النساء والرجال وبأنّه وفق اقتراح تغيير «قانون أساس: القضاء» وتركيبة المحكمة العليا قد ينخفض تمثيل النساء في المحكمة العليا مما قد يؤدي إلى إدخال قضاة ذكور غير ملتزمين نحو المساواة الجندرية. وترى الورقة كذلك بأنّ إلغاء حجة المعقوليّة قد يسمح للحكومة ومؤسساتها باتخاذ قرارات وسياسات تمييزية تجاه النساء، وتوسيع صلاحيات المحاكم الدينية.

الدمار في الكيبوتسات المحاذية لقطاع غزة (الصورة المرفقة) واشتعال الجبهة الشمالية أوجد ظاهرة جديدة إسرائيلياً تتمثل بنزوح المدنيين. (هآرتس)

ثانياً: الحريديون وأزمة التجنيد

يتفق المحللون والباحثون في إسرائيل على اعتبار الخدمة الإلزامية في الجيش أحد أهم مركبات المجتمع الإسرائيليّ منذ إقامة الدولة. فالجيش هو المصدر المركزيّ للقوى البشرية لتنفيذ مهمات الدولة العسكرية والأمنيّة وغيرها، وهو عمود مركزيّ في تشكيل التضامن الاجتماعي في إسرائيل، ويعتبر إطاراً تعليمياً لكثير من الشباب، ومدخلاً لاندماج مجموعات سكانية مختلفة في المجتمع، ناهيك عن اعتباره جزءاً من عملية بناء «اليهودي الجديد» للصهيونية الذي يقف على نقيض صورة اليهودي المنفوي الرخو.

على الرغم من أنّ الحريديين يشكّلون ٤٠٪ من المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة فإنّهم لا يشاركون في تأدية الخدمة العسكرية الإجبارية التي تشكل الغطاء الأمني الأساسي والشرط المركزي الذي يتيح الاستيطان.

وعلى الرغم من أنّ الحريديين يشكّلون ٤٠٪ من المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة فإنّهم لا يشاركون في تأدية الخدمة العسكرية الإجبارية التي تشكل الغطاء الأمني الأساسي والشرط المركزي الذي يتيح الاستيطان. الحريديون على عكس التيار الصهيوني الديني بتنويعاته يرفضون الخدمة العسكرية لأسباب دينية واجتماعية؛ دينياً بسبب انكبابهم على الدراسة التوراتية، واجتماعياً خوفاً من التأثيرات الدخيلة للمجتمع العلماني على الشباب الحريدي.[١٩]

دفع عدم مشاركة الشباب الحريدي في الخدمة العسكرية بمنظمات حقوقية وأهلية إلى تقديم التماسات للمحكمة العليا من أجل إلغاء الإعفاء، ليتحول مبدأ تقاسم العبء منذ ذلك الوقت إلى جزء من البرنامج الانتخابيّ لأحزاب مختلفة، لتوصيَ بعد ذلك لجنة ترأسها مناحم كوهن بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل العام ١٩٧٥؛ أي إبقاء الإعفاء محصوراً بطلاب المدارس التوراتية. ورفضت المحكمة في السنة نفسها التماساً ضد ترتيب إرجاء الخدمة لطلاب المدارس الدينيّة.[٢٠]

مرّت قضية تجنيد الشبّان الحريديين بالعديد من المحطّات المفصلية التي جعلت منه مكوّناً نوعياً في الصراع السياسي. تمثّلت المحطة الأولى في العام ١٩٩٨ حينما تدخلت المحكمة العليا أولَ مرّة لتقرر بأن وزير الدفاع لا يملك صلاحية إعفاءٍ جارف لجميع طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة، ولتشير أنه من الضروري سنّ قانون في الكنيست.[٢١] في أعقاب القرار شُكِّلت «لجنة طال» لفحص ترتيبات الإعفاء في حكومة أيهود باراك، وعرضت عام ٢٠٠٠ مقترح قانون «جيل الحسم» الذي يعني أنه في جيل ٢٢ يختار الطالب إما البقاء في المعهد الديني أو الخروج إلى العمل، ومن يختار العمل يستطيع أن يختار بين خدمة مدنيّة لسنة أو خدمة عسكريّة مقلصّة، ليسنّ بعد ذلك في العام ٢٠٠٢ «قانون طال» الذي قرّرت المحكمة

لاحقًا وبعد سنوات (عام ٢٠١٢) بعدم دستوريته، وبأنّ الكنيست لا تستطيع تمديد سريانه مع انتهاء فاعليته في ١ آب ٢٠١٢.[٢٢] وقالت دوريت بينيش رئيسة المحكمة العليا في حينه «إن القانون فشل، حيث عدد الحريديين الذين يقررون عدم التجنّد للجيش مستمرّ بالازدياد في السنوات العشر الأخيرة منذ إقرار القانون، والوسائل التي أقرت لتحقيق القانون لم تفلح».[٢٣] وفي أعقاب مماطلات في تنفيذ القرار وتحايل على المحكمة العليا من أجل إبقاء تمويل المعاهد، أقرّت حكومة نتنياهو التي شملت عدداً من الأحزاب العلمانية قانوناً عام ٢٠١٤ يهدف إلى رفع مشاركة الشباب الحريديّ في الجيش مشجعاً الانخراط في سوق العمل لكن دون تحديد عقوبات لمن يتهرّب من القانون، وكان من المتوقع أن يبقى القانون سارياً لغاية حزيران ٢٠٢٣.

ترتبط الأزمة السياسية المستمرة في إسرائيل منذ سنوات والتي تمخضت عن خمس دورات انتخابية، في أحد أوجهها، بسؤال خدمة الحريديين في الجيش الذي يقع في صلب سؤال الدين والدولة، وأعاد نظم الصراع من يمين–يسار وفق رؤيته للصراع مع الفلسطينيين إلى علماني– ديني بشكل أساسي بعد أن اشترط رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان في العام ٢٠١٩ مشاركة حزبه في الائتلاف الحكومي اليميني بتمرير قانون «تجنيد أبناء المدارس الدينية» وتخفيض موازنات المدارس الدينية في حال لم يوافقوا على ذلك، وهو ما عارضته التيارات الحريدية بحجّة «الإكراه الديني» وقد أدّى رفض ليبرمان التسويات في هذا الموضوع إلى فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة، لتدخل إسرائيل منذ ذلك الحين في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي.

قبل ذلك، في العام ٢٠١٥، أُدخلت خلال فترة حكومة نتنياهو (التي ضمّت أحزاباً حريديّة) تعديلات على «قانون الخدمة العسكرية» لسنة ٢٠١٤، أجازت هذه التعديلات تمديد «فترة التأقلم»، ورفض العقوبات على طلاب المدارس الدينية لغاية ٢٠٢٣. في حين قرّرت محكمة العدل العليا أنه يجب إلغاء «قانون التجنيد» في أيلول ٢٠١٧. ما بعد قرار المحكمة طالبت الدولة مرات عديدة، على ضوء الانتخابات المتعاقبة وانتشار وباء الكورونا، تمديد تأجيل إلغاء القانون. وتستمر الحكومات المتعاقبة بتعديلات قانونية أو وزاريّة أو التماس قرارات قضائية، لتخدم مصلحة الأحزاب المشكّلة للحكومة وأجنداتها تجاه الموضوع.[٢٤]

أما حكومة نتنياهو الجديدة المشكّلة من الأحزاب الحريديّة وأحزاب «الصهيونيّة الدينيّة»، فقد قضت اتفاقاتها الائتلافية بزيادة تمويل الرجال الحريديين الذين يداومون على دراسة التوراة.[٢٥] وقد اشتمل الاتفاق بين الليكود وحزب يهدوت هتوراة التزاماً من التحالف بسنّ «قانون أساس تعليم التوراة» الذي يعتبر تعليم التوراة قيمة أساسية للشعب اليهودي، وبالتالي يجب الحفاظ عليها ضمن شروط مناسبة للمعاهد الدينية وطلابها، ويرى بأنّ كلّ من ينذر نفسه لتعلم التوراة هو كمن يؤدي خدمة لصالح الدولة؛ والذي يعني بناء على الأحزاب التي صاغته إعفاء المدارس الدينيّة من الخدمة العسكريّة.[٢٦] وفي المقابل، تلتزم الحكومة بإنهاء تعديل قانون الخدمة العسكرية لضمان إعفاء طلبة المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة.

يُمكن القول إن ٧ أكتوبر تحول إلى منعطف مهم ونوعي في ما يتعلق بخدمة الحريديين، حيث أدّت حاجة الجيش إلى الموارد البشرية للتعويض عن الخسائر خلال الحرب الحالية على قطاع غزة، إلى إعادة تموضع هذا الملف على أجندة الأحزاب السياسية.

في الأوّل من حزيران ٢٠٢٣، وفي ظل حكومة نتنياهو الجديدة وبعد شهور من تشكّلها، وفي ظل تصاعد الاحتجاجات ضد حكومة نتنياهو وضد «الثورة الدستوريّة» انتهت مدة سريان مفعول قانون التجنّد دون أن تجدده الحكومة التي أبقت الوضع القائم على حاله من خلال قرارات حكوميّة. لتقدّم بعد ذلك مجموعة من الحركات الإسرائيليّة «الحركة من أجل جودة الحكم»، «حركة أخوة السلاح»، «منتدى أيالون لحقوق الإنسان»، «الحركة من أجل الديمقراطية المدنية» و «أمهات في الجبهة» التماساً للمحكمة العليا تعترض فيه على التمديد، وعلى غياب قانون يرتّب الإعفاء، وتطالب المحكمة بوقف تمويل المعاهد الدينيّة، وبإلزام الحكومة والجيش بالبدء فوراً بتجنيد الشبان الحريديين للخدمة العسكرية.[٢٧]

وكان نتنياهو قد حاول طرح قانون جديد للإعفاء من الخدمة في الجيش، وقد قوبل ذلك بمعارضة بين أعضاء التحالف وعلى رأسهم وزير الدفاع يوآف غالانت الذي رفض أي اقتراح غير مقبول على كافة أطراف الائتلاف الحكومي، ورأى عضو مجلس الحرب بيني غانتس في القانون فشلاً أخلاقياً خطيراً ولاسيما في وقف يحتاج فيه المجتمع الإسرائيليّ للوحدة.

في شباط، ألزمت المحكمة الدولة بتفسير الاستمرار في عدم تجنيد طلبة المعاهد الدينية على الرغم من انتهاء صلاحية سريان القانون، وتفسير عدم اتخاذها خطوات من أجل ذلك، وكذلك تفسير سبب عدم وقفها تمويل هؤلاء الطلاب الذين يبلغ عددهم ٦٦ ألفاً.[٢٨] وقد أمهلت المحكمة العليا الحكومة مدة شهر للرد على الالتماسات قبل أن تعطي قرارها. لم تنجح الحكومة خلال تلك المهلة في تقديم ردّ، ورأت المستشارة القضائية للحكومة بأن الحكومة لم تنجح بالرد على طلب المحكمة وأنه عليها أن تعمل على تجنيد الحريديين وأن توقف تمويل المعاهد الدينية التي يرفض طلابها التجنّد. وقد وصف مقدّمو الالتماس القرار بأنه قرار تاريخي ومهم ويشكل خطوة مهمة نحو المساواة.[٢٩] لاحقاً، أصدرت المحكمة العليا قراراً مؤقتاً يقضي بتجميد ميزانيات المدارس الدينية التي لا يلتحق طلابها بالجيش اعتباراً من الأول من نيسان ولغاية إصدار المحكمة قراراً نهائيّاً بذلك الشأن.[٣٠]

تشير استطلاعات الرأي الإسرائيلية إلى أن غالبية المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ يؤيد تجنيد الحريديين (٧٠٪)، بينما يرفض٦٩٪ من المتدينين تعديل القانون.[٣١] وأما داخل الأحزاب الإسرائيليّة فازدادت الأزمة السياسية والاستقطاب حدّة، ولاسيما في ظل حكومة الطوارئ (حكومة الحرب) التي انضمت إليها كتلة «المعسكر الرسمي» وانضم أعضاؤها الخمسة كوزراء في الحكومة واثنان (بيني غانتس وجادي أيزنكوت) منهم إلى قيادة «مجلس الحرب»، فما زالت وجهات النظر مستقطبة حول القانون، حيث تعترض كتلة «المعسكر الرسمي» بشدّة على إعفاء الحريديين من التجنّد، وقد

طالب غانتس منذ دخوله إلى الحكومة بوقف تمويل المدارس الدينية وهدد بالاستقالة من الحكومة حول الموضوع.

المحطة الثانية التي مرّ بها هذا القانون مرتبطة بالتحولات التي أفرزها ٧ أكتوبر على المشهد الإسرائيلي السياسي والاجتماعي. حيث يُمكن القول إن ٧ أكتوبر تحول إلى منعطف مهم ونوعي في ما يتعلق بخدمة الحريديين، حيث أدّت حاجة الجيش إلى الموارد البشرية للتعويض عن الخسائر خلال الحرب الحالية على قطاع غزة، إلى إعادة تموضع هذا الملف على أجندة الأحزاب السياسية، لا سيّما التيارات المعارضة لحكومة اليمين وأقصى اليمين، بما في ذلك الحزب المشارك في حكومة الطوارئ («المعسكر الرسمي») بالإضافة إلى وزير الدفاع عن حزب الليكود يوآف غالانت بذريعة الاحتياجات الأمنية لإسرائيل.

ثالثاً: آثار الحرب على المجتمع الإسرائيلي

كان من النتائج المباشرة لهجوم ٧ أكتوبر واندلاع الحرب على غزة والمواجهة على الجبهة الشمالية مع حزب الله نزوح ما يقارب ربع مليون إسرائيلي من المدن والبلدات التي تقع في مناطق قريبة من الحدود الشمالية مع لبنان والجنوبية المحاذية لقطاع غزة. بحسب معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب، فإن المعطيات الرسمية حتى مطلع آذار الماضي لأعداد النازحين كانت على النحو التالي: ١٢٧ ألفاً في المجموع، موزعين على ٦١ ألفاً من الحدود الشمالية، و٦٦ ألفاً من الجنوبية المحاذية لقطاع غزة (تجدر الإشارة هنا إلى أن الأرقام تُشير إلى النازحين بموجب أوامر الإخلاء الرسمية ولا تشمل أولئك الذين قرّروا النزوح بشكل طوعي).[٣٢]

ينتمي جزء من نازحي الجنوب للبلدات التي تعرضت بشكل مباشر لهجوم ٧ أكتوبر إلى أبناء الكيبوتسات وهم في غالبيتهم من مصوتي الأحزاب اليسارية. تعرضت بعض الكيبوتسات لخراب شديد وواسع سواءً بسبب الهجوم أو بسبب المعارك التي اندلعت فيها. في كيبوتس بيئيري مثلاً سقط نصف السكان بين قتيل وجريح وأسير. وقد شهدت عشرات الكيبوتسات معارك استمر بعضها أياماً عدّة حتى استطاعت قوات الجيش والشرطة والقوات الخاصة السيطرة عليها بعد أن تم إجلاء جزء كبير من سكانها، وقد بلغت حصيلة الهجوم النهائية ليوم ٧ أكتوبر ١١٤٥ إسرائيلياً وإسرائيلية عسكريين ومدنيين (تم التعرّف على جثّة ١١١٧ منهم- حتى تاريخ كتابة هذا التقرير) وإصابة ١٩٤١ منهم ٣٦٠ بحالة الخطر، وقد بلغ نطاق الهجوم على الكيبوتسات والبلدات مسافة ٢٢ كم في الحدّ الأقصى من حدود قطاع غزة («أوفكيم»).[٣٣]

شكّل هجوم ٧ أكتوبر، وبدء حرب الإبادة الجماعية حدثاً مؤسساً جديداً في نظرة المجتمع الإسرائيلي لشكل حياته ومستقبله، وكذلك في نظرته وثقته بمؤسسات الدولة السياسية والعسكرية (الجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية).

شكّل هجوم ٧ أكتوبر، وبدء حرب الإبادة الجماعية حدثاً مؤسساً جديداً في نظرة المجتمع الإسرائيلي لشكل حياته ومستقبله، وكذلك في نظرته وثقته بمؤسسات الدولة السياسية والعسكرية (الجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية)، ولعب دوراً في تشكيل الشعور بالأمن العام والشخصي.

وقد شهدت الفترة الأولى للهجوم وفي أعقابه ارتفاع منسوب مشاعر الكراهية والعسكرة والتحشيد ضد الفلسطينيين والعرب بشكل موازٍ لعملية التحريض والتفزيع والتهويل التي شهدتها المنصات الإعلامية المختلفة ودور السياسيين في إخراج الحدث بوصفه جزءاً من المجازر ضد اليهود في التاريخ (البوغروم)، والعداء لليهود كونهم يهوداً، واستحضار مفاهيم «الخراب والمحرقة الثانية.... إلخ»، وهو ما ساعد في تعزيز مشاعر الوحدة الشكلية (المؤقتة) والاتفاق على ضرورة تغذية وإشباع مشاعر الانتقام من حركة حماس والفلسطينيين في قطاع غزة بشكلٍ عام. يُمكن القول إن حالة الصدمة أنتجت حالة من «الهستيريا الحربية» والنزعة العسكريتارية التي أعادت المجتمع الإسرائيلي إلى حالته الأولى (المجتمع الإسبارطي) المجنّد في الحرب ضد «الإرهاب» و «الشر» بوصف الحرب هي «حرب استقلال» و «حرب الخير ضد الشر» و «الحضارة ضد البربرية» التي طغت في خطاب الساسة والإعلاميين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام الشديد الذي وصل ذروته عشية الهجوم، فقد فرضت الصدمة حالة من الوحدة الإجبارية تحت شعار «معاً ننتصر» كجزء من الشعور بالهزيمة والفشل على كافة المستويات (تعزّز ذلك بالمقاطع التي تم تداولها للهجوم). وقد تحول مطلب التلاحم والوحدة إلى مطلب سائد في أوساط المجتمع اليهودي، تأتّى ذلك من الخطاب الذي روّج إلى أن حالة التشرذم والانقسام الداخلي كانت أحد أبرز أسباب نجاح الهجوم، بما في ذلك ظاهرة الامتناع عن التجنّد في الجيش قبل ٧ أكتوبر. في المقابل، برز تيار داخل المجتمع الإسرائيلي يحمّل الحكومة الإسرائيلية اليمينية مسؤولية الفشل بسبب تبنّي «تصور» و «مفهوم» عن الفلسطينيين وحركة حماس ضمن ما بات يُعرف بـ «إدارة الصراع».

شهدت الحرب الحالية ظاهرة غير مسبوقة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي تمثّلت في وجود مجموعة كبيرة من المحتجزين والأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، وهذا الوضع مستجدّ وغير مسبوق منذ إقامة الدولة. من ناحية، شكّل هذا الأمر عنواناً جامعاً بوصفه قصة حزينة وتراجيديا دفعت باتجاه الوحدة والتلاحم بحيث تصدّر شعار إعادتهم أجندة تيار واسع من المجتمع الإسرائيلي. من ناحية أخرى، تحوّل هذا الملف إلى العنوان المسبب للتفرقة والاستقطاب بعد أن تبيّن أن إعادة هؤلاء تفرض تنازلات سياسية وعسكرية إسرائيلية والتفاوض مع حركة حماس التي تبنّى المستويان السياسي والعسكري شعار القضاء عليها منذ اليوم الأول للحرب، وقد تحوّل هذا الاستقطاب خلال أشهر الحرب إلى موضوع لنظم التيارات والمعسكرات الاجتماعية والسياسية في إسرائيل.

من ناحية أخرى، كان من أبرز آثار ٧ أكتوبر على المجتمع الإسرائيلي الداخلي هو تأرجح مؤشر الثقة في المؤسسات الحكومية والجيش. تراجعت الثقة المنخفضة أساسًا بالحكومة من ٢٦٪ في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى ٢٤٪ في نيسان ٢٠٢٤، وكذلك الحال في الثقة بالشرطة (٦٧٪ مطلع تشرين الثاني ٢٠٢٣، وتراجعت إلى ٤٧٪ في نيسان ٢٠٢٤). وعلى الرغم من أن الثقة بالجيش سجّلت الأعلى مقارنةً بالمؤسسات الأخرى (٨٩,٥٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، و٨٨٪ في نيسان ٢٠٢٤)، إلّا أنه من اللافت في هذه الحرب انخفاض ثقة المجتمع الإسرائيلي بقدرته على تحقيق «النصر» الذي يُشار إليه بلغة السياسيين بـ «النصر المُطلق» أو «النصر الحاسم» تراجعت بعد نصف سنة من الحرب من ٩٢٪ في تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى ٦٣٪ في نيسان ٢٠٢٤.[٣٤]

تُشير هذه المعطيات إلى الاتجاه الذي بدأ يتعاظم حول نظرة المجتمع الإسرائيلي إلى مسألتي الأمن الشخصي والعام وقدرة إسرائيل على القيام بذلك تجاه مواطنيها اليهود (ثلث اليهود[٣٥] في إسرائيل لا يرون في إسرائيل المكان الأنسب والملائم لمستقبل أبنائهم وأحفادهم في أعقاب هجوم ٧ أكتوبر)، ناهيك عن كل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية المترتّبة على استمرار عدم حل أزمة النازحين من غلاف قطاع غزة وكذلك بالنسبة للنازحين من الجبهة الشمالية في ظل استمرار تعثّر الوصول إلى حل/ تسوية مع حزب الله.

إجمال

كان العام ٢٠٢٣ عاماً عاصفاً بالتحولات التي أفرزتها عملية الاستقطاب الداخلي حول خطة «الإصلاحات القضائية» وما أفرزته من احتجاجات جماهيرية واسعة وغير مسبوقة من حيث نطاق الاحتجاج واستمراريته على مدار أشهر طويلة، وسط خشية إسرائيلية حقيقة من اندلاع «حرب أهلية» في أعقاب تعمّق حالة الصدام الداخلي وإصرار اليمين الإسرائيلي على المضي قدماً بخطوات التشريع.

لقد جاء هجوم ٧ أكتوبر والحرب على غزة لتعلّقا، بشكل مؤقت، حالة الانقسام والاستقطاب الداخلي، تمثّل ذلك في إعادة الشعور بالتضامن الجمعي والوحدة على المستويين المجتمعي والسياسي مجدولة بخوف وجودي تحت وطأة الصدمة وخطاب «المحرقة» و«الحرب الوجودية» التي صدّرتها النخب السياسية، وقد تجلّى ذلك في الانضواء الجماعي تحت شعار «معاً ننتصر».

ومع استمرار الحرب أشهراً طويلة مقارنةً بالحروب الإسرائيلية السابقة، سرعان ما بدأت هذه الحالة بالتراجع تحت وطأة الفشل في إدارة الحرب على غزة وإعادة المحتجزين، وهو ما أعاد إنتاج الانقسام الداخلي من جديد وسط تراجع الشعور بالأمن الشخصي والعام وكذلك تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية وبقدرة الجيش على «تحقيق النصر المؤزّر» في ظل تعثّره في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى: القضاء على حركة حماس واستعادة المحتجزين، وإعادة النازحين

إلى غلاف قطاع غزة والجبهة الشمالية. تجلّى ذلك في عودة الاحتجاجات والمظاهرات من جديد إلى الشارع التي طالبت في البداية باستعادة المحتجزين ضمن صفقة تبادل مع حركة حماس، ومن ثم ألحقتها بمطالبات جدية بإقالة الحكومة واستبدال بنيامين نتنياهو وسط اتهامات له بالتخلّي عن المحتجزين لحسابات شخصية سياسية.

شهدت الحرب الحالية ظاهرة غير مسبوقة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي تمثّلت في وجود مجموعة كبيرة من الأسرى والمحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، وهذا الوضع مستجدّ وغير مسبوق منذ إقامة الدولة.

بموازاة ذلك، أدّت إفرازات الحرب المباشرة والخسائر البشرية في صفوف الجيش إلى إعادة إثارة الجدل السياسي حول قضية تجنيد الشبّان الحريديين بشكل أعاد موضعة هذه القضية على الأجندة الرئيسة للأحزاب والتيارات السياسية، وأكسب حالة الانقسام مزيداً من التعقيد التي قد تترك أثراً مباشراً على الاستقرار السياسي الذي وفّره بشكل مؤقت شعور الصدمة وتشكيل حكومة الطوارئ القومية في بداية الحرب.

إن استمرار الحرب على غزة والتعثّر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية واستعادة المحتجزين، وغياب الحلول على الجبهة الشمالية وسط تعمّق أزمة النازحين واستمرار غياب التسويات في ما يتعلّق بقضية تجنيد الشبّان الحريديين تفتح المشهد الاجتماعي في إسرائيل على مزيد من الانقسامات والتصدّعات التي تبدو سياسية في ظاهرها، بينما هي عمليات تمفصل وإعادة إنتاج من جديد للصراع القائم داخل المجتمع بين التيار اليميني القومي- المحافظ الصاعد والتيار الدولاني الذي بات يستشعر بخطورة ما يشهده المجتمع من محاولات لإعادة تعريف هويته وقيمه وفقاً لمنظورات تتناقض مع توجّهاته السياسية والأيديولوجية.

الهوامش

١ حول الخطة ومقترحات القوانين التي تلتها يمكن العودة إلى فصل «المشهد السياسي والحزبي» في تقرير «مدار» الإستراتيجي ٢٠٢٣: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٢.

٢ نفوت، سوزي. "الخطة القانونية للوزير ياريف ليفين: الرقم السحري ٦١ سيمنح الحكومة سلطة غير محدودة". موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة، بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.idi.org.il/articles/47119

٣ سامي بيرتس، «وزير القضاء ياريف ليفين يعترف: لقد جربنا الدكتاتورية لكنها لم تنجح»، ذي ماركر، ٣ نيسان ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/EvlI

٤ المرجع السابق.

٥ ديريك ليف وموران ديتش وآخرون، «الاحتجاجات ضد الإصلاحات القضائية: تقدير موقف»، معهد أبحاث الأمن القومي. بتاريخ ١٤ أيلول ٢٠٢٣. الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/reform-spotlight/

٦ «حجة عدم المعقولية» أو «اختبار المعقولية» هي إحدى الحجج أو الاختبارات القضائية في مجال القضاء الإداري التي تتيح للمحاكم ممارسة الرقابة القضائية على أيٍّ من قرارات (ثم ممارسات) أي ذراع من الأذرع السلطوية الإدارية، شخصاً كانت أم مؤسسة؛ تفحص مدى معقولية هذه القرارات (والممارسات) ثم تأمر بإلغائها في الحالات التي ترى أن عيوباً إدارية قد وقعت في سيرورة اتخاذها. للاستزادة: أنظر/ي: سليم سلامة، «ما هي حجة المعقولية؟ ما هو التعديل القانوني الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي بشأنها وما هي أبعادُه وإسقاطاته؟» مدار، المشهد الإسرائيلي، ١٤ آب ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/GsPT

٧ * («أحيم لنيشك» بالعبرية) وهي حركة احتجاجية مكونة من جنود ومجندات في وحدات مختلفة في الجيش، وقد برزت خلال حركة الاحتجاج ضد خطة «الانقلاب القضائي». منذ ٧ أكتوبر، علّقت الحركة جميع أنشطتها الاحتجاجية وكرّست نفسها لعمليات المساعدة في الجهد الإغاثي والحربي تحت اسم «أخوة وأخوات من أجل إسرائيل».

٨ بار بيلج، «سيتعين على قادة الاحتجاج التعامل مع انتشار العنف، وهم يفكرون في الخطوة التالية»، هآرتس، بتاريخ ١٩ آذار ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2023-03-19/ty-article-magazine/.premium/00000186-f687-df90-a19e-ffbfe59e0000

نيتسان شافير، «الاحتجاجات ضد الانقلاب القضائي»، غلوبوس، ٣ تموز ٢٠٢٣. الرابط: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001451140

٩ آفي يسخروف، «مع أخوة السلاح في إنقاذ سكان الغلاف: هذا هو شكل الفوضى»، يديعوت أحرنوت، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/yokra13624803

١٠ بار بيلج، «قوة حركة الاحتجاج على المحك اليوم في القدس»، هآرتس، ٣١ مارس ٢٠٢٣، https://short-link.me/Gukv (آخر مشاهدة ٢٠٢٤/٠٥/١٢).

١١ تحقيق استقصائي لبرنامج هتصينور بعنوان: من خلف الكواليس، تمويل حركة الاحتجاج. الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=3121232861519756.

١٢ يفعات آرليخ، «من أين تأتي الملايين للمظاهرات ضد الإصلاحات القضائية»، يسرائيل هيوم، ٢٧ فبراير ٢٠٢٣. الرابط: https://www.israelhayom.co.il/magazine/hashavua/article/13730213

١٣ نير أفيشاي كوهين، «نريد الديمقراطية: لكن داخل الخط الأخضر»، يديعوت أحرنوت، ٨ مارس ٢٠٢٣. الرابط: https://www.ynet.co.il/news/article/rkschdek2

١٤ القناة السابعة، «ناشط «أخوة السلاح» يعتدي بغاز الفلفل على ناشطي «التجمّع ضد الاحتلال»، القناة السابعة، ١ حزيران ٢٠٢٣. الرابط: https://www.inn.co.il/news/606293

١٥ للمزيد، أنظر/ي: عبد القادر بدوي، «منظمة «روش يهودي» كما كشفت عنها المواجهات الأخيرة في تل أبيب!»، مدار، المشهد الإسرائيلي، ٢ أكتوبر ٢٠٢٣. الرابط: https://short-link.me/GwcR

١٦ من بينهم اللوبي النسائي، منظمة نعمات، ايتاخ معك، اتحاد مراكز المساعدة للنساء، المرأة للمرأة، نساء يصنعن السلام حركة النساء الديمقراطيات وأخريات أنظر/ي: «احتجاج النساء ضد الإصلاح القانوني: خطر حقيقي على حقوق المرأة في إسرائيل». موقع صحيفة دافار الالكتروني. بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٣. الرابط: https://did.li/oUhgT

١٧ أنظر/ي مثلاً ما كتبته المحامية بنينا سرفيت باروخ الباحثة في معهد الأمن القومي، أو مقال المحامية صوفي رون موريا في معاريف، أو المقابلة مع المحامية يافا تيروش في غلوبوس.

١٨ قدمت للجنة مكانة المرأة في الكنيست في جلستها للنقاش في تاريخ ٢٠ شباط ٢٠٢٣. الرابط: https://did.li/TC7Nf

١٩ ظلّت مسألة تجنيد الحريديم من أكثر القضايا حدة وتوتراً في شؤون الدين والدولة في إسرائيل منذ تأسيسها. ففي خضم الحرب العام ١٩٤٨، وقعّت اتفاقية بين «الهغناه» ولجنة المدارس التوراتية قضت بإعفاء الطلاب والحاخامات من المشاركة في الحرب. وقد صادق عليها بن غوريون عام ١٩٤٨ مع إقامة إسرائيل وفي حينه أُعفِيَ ٤٠٠ طالب في المدارس التوراتيّة من الخدمة في الجيش. وفي نهاية ١٩٥٨ عقد شمعون بيريس (في حينه مدير وزارة الدفاع) ورؤساء المدارس الدينية اتفاقاً يحصل بناء عليه الطالب في المدرسة الدينية على تأجيل سنوي للالتحاق بالجيش حتى جيل ٢٥. أما الطالب الذي ترك المدرسة الدينية فيتم تجنيده للجيش. وفي حال رغب الطالب الاستمرار بالدراسة التوراتية بعد جيل الـ ٢٥ يمكن له أن يؤجل التجنيد للجيش حتى جيل الـ ٢٩ وبعدها يلتحق بسلسلة تدريبات عسكريّة لمدة ٣ أشهر ومن ثم يدخل إلى قائمة جيش الاحتياط. وبعد عقد أقرّت عام ١٩٦٨ لجنة وزاريّة إعفاء ٨٠٠ طالب سنوي في المدارس التوراتية من الخدمة بالجيش، واستمر العمل بهذا الإجراء حتى ١٩٧٧. ومع انقلاب عام ١٩٧٧ وصعود الليكود للحكم برئاسة

مناحيم بيغن للحكومة، وبناء على الاتفاقيات الائتلافية مع الحزب الديني «أغودات يسرائيل» وسّعت رقعة الإعفاءات؛ دون تحديد عدد الطلاب الذين يدرسون في المدرسة الدينية، والذين «يتوبون له» يمكن قبولهم لكل المدارس الدينية في كل جيل ويحصلون على تأجيل الخدمة كبقية طلاب المدارس الدينية. للمزيد: أنظر/ي: «ترتيبات تأجيل الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية – الخلفية التاريخية ١٩٤٨–٢٠٠٢». (ملحق لوثيقة حول تطبيق قانون رفض خدمة طلاب المدارس الدينية الذين تعتبر تعاليمهم ايمانهم، مركز الأبحاث والمعلومات– الكنيست. بتاريخ ١ تموز ٢٠١٨. الرابط: https://did.li/FLPCN

٢٠ ملحي، أساف. « تحديات «جيش الشعب: تجنيد الحريديم في جيش الدفاع الإسرائيلي في مرآة الزمن». المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. في نيسان ٢٠١٨. الرابط: https://did.li/5F7Nf

٢١ ايتينجر، يائير.«المحكمة العليا أبطلت قانون طال: القيم الأساسية لدولة إسرائيل لا تتحمل ذلك». هآرتس، بتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٢. الرابط: https://did.li/sAnZH

٢٢ المصدر نفسه.

٢٣ المصدر نفسه.

٢٤ المصدر نفسه.

٢٥ طاقم تايمز أوف ازرايل. الاتفاقيات الائتلافيّة تشمل مشروع قانون التمييز وبند التجاوز وإصلاح نظام الهجرة. تايمز اوف ازرايل– بالعربيّة. بتاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://did.li/6dtIw

٢٦ النعامي، صالح. "تعليم التوراة كالخدمة العسكريّة في إسرائيل». العربي الجديد. بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٢. الرابط: https://did.li/cXhgT

٢٧ سليم سلامة، «مسالة تجنيد طلاب المدارس الدينيّة الحريديّة للخدمة العسكريّة تصل إلى خط النهاية الحاسم في المحكمة العليا الإسرائيليّة»، ٤ آذار ٢٠٢٣.

٢٨ المصدر السابق.

٢٩ المصدر نفسه.

٣٠ شحادة، مصدر سابق.

٣١ هيرمان، تمار ويرون كابلان. " استطلاع شباط ٢٠٢٤: ٧٠٪من الإسرائيليين يؤيدون تغيير الإعفاء المعطى للحريديين في قانون التجنيد الجديد. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. بتاريخ ١٠ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://did.li/3315q

٣٢ معطيات محدّثة لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، على الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/data-israeli-society/.

٣٣ معطيات محدّثة لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، على الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/data-israeli-society/.

٣٤ وردت هذه المعطيات في الاستطلاع الدوري الذي يجريه معهد أبحاث الأمن القومي، استطلاعات مستمرة. الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/war-data/

٣٥ هذه النسبة وردت في استطلاع للرأي أعدّته صحيفة معاريف في بداية أيار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-1098002?utm_source=whatsapp.